ابعاد ومكونات « الاقتصاد الخفى »
وحركة الأموال السوداء فى الاقتصاد المصرى
(١٩٧٤ — ١٩٨٤)
فى اطار نظـــام متطور للحسابات القومية

الدكتـــور / محمود عبد الفضيل
أستاذ الاقتصـــاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة القاهرة

جيهـــان ديـــاب
ماجستير فى الاقتصـــاد
الجامعـــة الأمريكية بالقـــاهرة

توطئـــة :

يرى لفيف من الاقتصاديين أن الأنشطة الخفية Hiden activities (او التى تمارس تحت الأرض (Under-ground) قد غدت انشطة كبيرة الحجم ، بل اخذت تشكل نسبة متزايدة من الناتج المحلى الاجمالى فى مجموعة دول الـــ «OECD» (١) .

وتلجأ الأدبيات التى تتعامل مع مثل هذه الظاهرة وتلك الانشـــطة فى البلدان الغربية المتقدمة الى استخدام عدة مصـــطلحات لوصـــف اجمالى **المعاملات فى الانشطة الخفية** اهمها : الأنشطة الســـوداء (Black) « غير الرســـمية » (Inoffical) ، غير النظامية (Informal) غير المسجلة (Unrecorded) ،تحت الأرض (Subterranean) ،الموازية (Parralled) (٢) .

وفى معظم البلدان النامية ، تبدو « الاقتصاديات الخفية » « والأنشطة الســـوداء » ، اكثر اهميـــة فى الحجم واكثر تزايدا فى مكوناتها ، ذلك ان

---

(١) للتعرف علىحجم ونمو مايسمى «بالاقتصادات السوداء» (Black economies) فى مجموعة دول الـــ OECD انظر :
«The Hiden Economy and the National Accounts», OECD Economic Outlook, Ocasional studies (Paris : June 1982), pp. 28-45.

(٢) حول هذه النقطـــة انظـــر :
R. Mac afee, «A Glimpse of the Hiden Economy, in Economic Trends, Feb. 1980 (London : Central Statistical Office).

« الاقتصاد الأسود » يشكل فى واقع الأمر مجموعة اساسية من الأنشـــطة التى تؤثر فى مسيرة الحياة الاقتصادية بأكملها فى مجموعة الدول الناميـــة . وبينما يبدو هذا الأمر **وصفيا** اكثر من كونه **ظاهرة كمية** قابلة للقياس ، الا انه يتضح أن أعدادا متزايدة من السكان تنخرط يوميا فى نشاطات « الاقتصـــاد الخفى » فى معظم الدول النامية . وان الدخل المتولد من النشاطات المرتبطـــة بالاقتصاد الخفى يؤول الى أولئك الذين يجمعون بين وظيفتين ، وأصـــحاب الأعمال « غير المعروفة الهوية » والذين يعملون لحسابهم الخـــاص . وثمة شواهد ايضا على وجود هذا الاقتصاد وهو ان انفاق **القطـــاع العـــائلى** (خاصة الفئات الدنيا والمتوسطة الدخل) ، والمسجل فى بحوث ميزانيـــة الأسرة ، هو انفاق يتجاوز حدود الدخل « المعلن » أو « المسجل » لهـــذا القطـــاع .

القســـم الأول

أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفى فى مصر

هناك اعتقاد شائع الآن بأن الاقتصاد المصرى يحوى بين احضـــانه « اقتصادا خفيا » نشيطا ومزدهرا ، على نحو يمكن اعتباره موازيا فى الأهمية **للاقتصاد الرسمى** (أو الاقتصاد الظاهر للعيان) .

ولعل الأخذ بسياسة الانفتا الاقتصادى ، وازدياد حدة الضـــغوط التضخمية التى طبعت أداء الاقتصاد المصرى فى السبعينات ، كانت من بين العوامل الهامة التى ادت الى انتشار وتوسع حجم انشطة « الاقتصـــاد الخفى فى مصر » .

والهدف الرئيسى لهذه الدراسة هو التركيز على دراسة اولية لطبيعة الأنشطة الاقتصادية الخفية فى الاقتصاد المصرى بهدف التعرف على درجـــة عدم الشمول under statement التى تتضـــمنها الحســـابات القوميـــة والاجماليات الاقتصادية الأساسية : الناتج المحلى الاجمالى ، الاســـتهلاك الخاص ، مدخرات القطاع العائلى ، التكوين الراسمالى الثابت ، اجمـــالى الواردات .

وبناء على ما تقدم سوف نحاول فى ثنايا هذه الدراسة اثبات درجـــة عدم التأكد العالية التى تحيط بالحجم الحقيقى للمجاميع الكلية الرئيســـية فى حالة الاقتصاد المصرى ، كذلك نجدر الاشارة الى أن انواع الأنشـــطة والمعاملات موضع النقاش هنا تعتبر كافية بصفة عامة لاعطاء فكرة مبدئيـــة لهيكل وآليات « **الاقتصادات الخفية** » (**أو السوداء**) فى معظم البـــلدان الناميـــة .

وقد لا نغالى كثيرا اذا قلنا أن أحد نتائج سياسات « الانفتـــاح » تتمثل فى ظهور اشكال هيكلية « للاقتصاد الخفى » فى مصر ، تتعايش جنبا الى جنب مع أنشطة « الاقتصاد الظاهر » الذى له صفة القانونية والعلنية .

أضف الى ذلك الحقيقة الساطعة التى تتمثل فى أن اعدادا متزايدة من السكان فى الريف والحضر يقومون **بالتنقل يوميا بين هذين الاقتصادين : « الرسمى » و « الخفى »** .

كذلك تجدر الملاحظة أن المشاركين فى أنشطة «الاقتصاد الخفى»ليسوا بالضرورة الذين «يعملون لحسابهم الخاص» (Self-employed persons) ، اذ أن قطاعا عريضا من **مكتسبى الأجور** ينغمسون بشكل أو آخر فى الأنشطة التى يضمها « الاقتصاد الخفى » وذلك من خلال الجمع بين وظيفتين . أو القيام بما يسمى فى البلدان الغربية (moonlighting) ، ويقصد به بلغة القواميس **« العمل خلسة فى ضوء القمر »** ، أى خارج ساعات العمل الرسمية .

وهكذا فان مبالغ يعتد بها من الدخول النقدية الخفية يحققها مكتسبوا الأجور خلال عملهم لحسابهم الخاص خارج ساعات العمل الرسمية ، بل واثناء اوقات العمل الرسمية . وتلك ظاهرة على درجة كبيرة من الأهمية حيث أن هناك تزايد مستمر فى اعداد مكتسبى الأجور المشتغلين فى الوظائف الحكومية العامة وشركات القطاع العام لا يشتغلون وفق نظام اليوم الكامل للعمل . فلقد أصبح **التغيب عن العمل(٢)** مرضا مستعصيا فى الاقتصاد المصرى ومؤثرا فى آداب وتقاليد العمل وانتظامه ومؤثرا سلبيا على الانتاجية .

وفى ظل الظروف التضخمية التى شهدها الاقتصاد المصرى فى السبعينات اتجه الناس الى مقاومة التضخم باللجوء الى أحد السبل التالية :

١ ــ السحب من المدخرات وتصفية الأصول المتراكمة فى الماضى .

٢ ــ الاستدانة أو الهجرة للخارج للمحافظة على (وتحسين) مستويات معيشتهم .

٣ ــ الالتحاق بعمل ثان أو الاشتغال جزءا من الوقت فى الأنشطة المرتبطة « بالاقتصاد الخفى » .

ويعتبر **السبيل الثالث** هو السبيل الذى يسلكه معظم المكتسبين فى الداخل ، الذين لم يلتحقوا بقوافل الهجرة الى بلدان النفط والذهب الأسود .

---

(٢) يجب التفرقة بين **نوعين اساسيين « للتغيب عن العمل » :**

أولا : التغيب التقليدى وينشأ عن محاولة العامل الحصول على الحد الأقصى من عدد أيام الغياب المرضى .

ثانيا : وهو الأهم وينشأ عندما يختفى العامل بضعة أيام الأسبوع ، أو بعض الساعات أثناء « أوقات العمل الرسمية » للالتحاق بوظيفة أخرى فى « الاقتصاد الخفى » على أساس « شبه منتظم » ، ويتحايل على ذلك بكافة الأعذار « المرضية » وغير المرضية .

وهكذا غزت « الانشطة السوداء » كافة القطاعات : **الأنشـــطة** الحرفية ، تجارة التجزئة ، النقل ، خدمات الأعمال ، والخـدمات المهنية والشخصية .

ولقد ساعد تدفق تحويلات المصريين فى الخارج وكذلك زيادة درجـة الانفتاح فى الاقتصاد المصرى فى السنوات الأخيرة على **توسيع قاعدة انشطة ومعاملات « الاقتصاد الخفى »** .

ومن ناحية اخرى ، فان التوسع فى انتاج وتداول السلع والخـدمات « المحظورة » ، الذى تتولد عنه مجمـوعة من الأنشـطة الاقتصـادية « غير المشروعة » ، قد ســاهم بدوره فى توســيع قاعدة « الاقتصـاد الخفى » .

وتغطى مثل هذه الأنشطة فى مصر انتاج وتوزيع الحشيش وغيرها من المخدرات ، وكذلك توزيع السجائر والمشروبات الكحولية وغير ذلك من السلع التى يجرى تهريبها الى داخل البلاد (ولاسيما من خلال منطقـة بورســعيد) .

وليس هناك شك فى أن نقص البيانات الاحصائية بصفة عامة يشكل عقبة سقيمة امام خبراء المحاسبة القومية للمحاسبة عن وتسجيل المعاملات والصفقات المتعلقة بانتاج وتداول السلع والخدمات « المحظورة » . اذ لا تظهر قيمة المشتريات من هذه السلع والخدمات كبنود مسجلة ضـمن « الانفاق القومى » أو ضمن بنود « استهلاك القطاع العائلى » .

ولكن صرامة منطق وقواعد المحاسبة القومية تقتضى تضمين انتاج ودورة توزيع السلع والخدمات « المحظـورة » متى وجـد عليهـا طلب فى الســوق(٤) .

ولاعطاء فكرة موجزة عن ابعاد ومقومات الاقتصاد الخفى ، فان الجدول رقم (١) يوضح انواع الأنشطة الرئيسية التى غالبـا ما يتكون منهـا **« الاقتصاد الخفى »** فى معظم البلدان ، مع الاشارة الخاصة لحالة مصر . ويقوم هذا الجدول على تصنيف هذه الأنشطة وفقا لنوع النشاط الاقتصادى، ووفقا للبنود الرئيسية **للمعاملات** الاقتصادية «الخفية» أو « السوداء »(٥) .

---

(٤) تتضمن **الحسابات القومية الايطالية** تقديرات لمقدار « المهربات » من السلع ، وكذا هوامش الربح الناجمة عن التوزيع المحلى للسجائر المهربة . وتتضمن الواردات تقديرات بالقيمـة « سيف » للواردات للسجائر وكذلك فان ناتج تجارة الجملة والتجزئة يتضمن تقديرات القيمة المضافة الناتجة عن توزيع السجائر المهربة . وأخيرا فان المشتريات النهائية من « السجائر المهربة » يتم تسجيلها ضمن الانفاق الاستهلاكى الخاص . **انظر :**

«The Hiden Economy and the National Accounts», op. cit., p. 37.

(٥) ان مجموعة خبراء الأمم المتحدة أجمعوا على ضرورة تطوير نظام الحسـابات القومية (SNA) ، بحيث يسمح بأن يتضمن الأنشطة « غير القانونية » « والخفية » ، **انظر :**

Future Directions for work of the system of National Accounts, E/CN. 3/541, (United Nations : August 1980).

جـــدول رقم (١)

تصور لهيكل الأنشطة الاقتصادية « الخفية » وغير المسجلة ضمن اطار الحسابات القومية حسب نوع النشاط الاقتصادى فى مصر

القطاع الاقتصادى	طبيعة النشاط الخفى: الإنتاج القانونى « غير المعلن »	إنتاج السلع والخدمات «المحظور تداولها»	نوع الدخول العينية (السرقات)
١ – الزراعة	* التقديرات بأقل من القيمة الحقيقية للناتج الزراعى بواسطة المزارعين * الأجور غير المسجلة والمدفوعة إلى الأجراء الموسميين غير المسجلين		
٣ – الصناعة	* الناتج المسجل بأقل من قيمته الحقيقية فى الصناعات (أقمشة – جلود – أخشاب) * الأجور غير المسجلة المدفوعة إلى عاملين غير مسجلين ، ويعملون خلسة وبأسلوب غير قانونى	تشغيل المخدرات – تقطير الكحول	إمكانية السرقة من الخامات والمواد الصناعية .
٥ – التشييد والبناء	* العاملون لحسابهم الخاص غير المسجلين (دخول السمكرية ، النقاشين ، المبلطين ، الخ . . .) * الأجور غير المسجلة المدفوعة لعمال غير مسجلين		إمكانية السرقة من خامات التشييد .

٦-١ ، ٦-٢-تجار الجملة والتجزئة	نشاط الحوانيت التجارية الصغيرة المسجل بأقل من قيمته الحقيقية	توزيع الحشيش – توزيع السجائر المهربة وغيرها من السلع المهربة	السرقات المنتشرة على نطاق واسع بين العاملين في قطاع تجارة التجزئة .
٦ – المطاعم والفنادق	الدخول المقدرة بأقل من قيمتها للمطاعم ، الفنادق ، الصغيرة والنوادى الليلية ، الخ .		الأطعمة المسروقة بواسطة عمال الفنادق والمطاعم ، كذلك السلع التموينية المتسربة من نظام الدعم .
٧ – النقل والمواصلات	دخول أصحاب التاكسيات وعربات النقل المسجل بأقل من قيمته الحقيقية		استخدام العربات العامة ، ووسائل الاتصال في الأغراض الخاصة .
٨ – خدمات التمويل والتأمين والأعمال	الدخول المقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية للسماسرة والوكلاء والمحامين ، الخ .		
٩ – الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية	خدمات الإصلاح والصيانة المقدرة بأقل من قيمتها والدخول المقدرة بأقل من قيمتها للأطباء – الأجور غير المسجلة لخدم المنازل	دخول المراهنات والمقامرات والدعارة ، دخول الخدمات المتعلقة بها .	

SOURCE : Adapted from the OECD servvy article, op cit.

١ ــ ١ انشطة قطاع التهريب فى مصر :

يعتبر « التهريب » بصفة دائمة ظاهرة اجتماعيـــة تقلق بال النظم السياسية ، وتؤدى الى خلق مسارات ومسالك ملتوية فى بنيـــة الاقتصاد القومى . ويؤدى التهريب الى خسارة الدولة لموارد مالية هامة ، نتيجـــة ضياع حصيلة الرسوم الجمركية على بنود الواردات التى يجرى تهريبها . كذلك يتضمن التهريب سلعا يحارب النظام السياسى تداولها اجتماعيا مثل المخدرات والكحوليات ، الأسلحة ، الأغذية الفاسدة(٦) .

ويرى كل من الأستاذان Jagdish Bhagwati, Bent Hansen ان التهريب يمثل مشكلة اقتصادية رئيسية فى معظم البلدان الناميـــة ، كما أن التهريب أصبح قطاعا نشـــطا ومزدهرا فى بعض البـــلدان مثل لبنـــان وكولومبيـــا .

ويشير « هانسن » و « باجوانى » فى تحليلهما النظرى (لاقتصادات التهريب) الى خطأ النظر الى « عمليات التهريب » باعتبارها تؤدى الى زيادة مستوى الرفاة الاقتصادى (جزئيا أو كليا) وذلك بتجنب دفع الرســـوم الجمركية (أو التحايل على القيود الكمية على الواردات) . وباستخدام اطار التحليل النيوكلاسيكى استطاعا ان يثبتا أن التهريب يمكن أن يؤدى الى زيادة الرفاهية الاقتصادية فقط فى ظل ظروف استثنائية تتسم بالتقييـــد الشديد للواردات والعمل بهيكل للتعريفة الجمركية « المانعة »(٧) .

(أ) انشـــطة التهريب خارج المنطقة الحرة لبورسعيد :

تتميز ببورسعيد كمنطقة حرة بارتفاع مستوى النشاط التهريبى الى باقى أرض جمهورية مصر العربية ويرجع ذلك الى عدة أسباب :

١ ــ ان بورسعيد « كمدينة مفتوحة » لها عدة مخارج وطرق يصعب التحكم فيها أو مراقبتها (ساحل البحر الأبيض ، قناة السويس ، بحـــيرة المنزلة ، بور فؤاد ، الصحراء الشرقية) .

٢ ــ عدم كفاية وكفاءة منافذ الجمارك القائمة حاليا .

٣ ــ ضخامة أعداد زائرى المدينة يوميا والتى تصل الى ٢٠ الف شخص ، بل وقد تصل هذه الاعداد الى حوالى ١٠٠ الف شخص يوميـــا فى أيام العطلات الرسمية(٨) . ولقد تمخض عن ذلك زيادة حجم التهريب لأنواع

---

(٦) H. Peter Gray & Ingo Walter, «A Theoritical Analysis of smuggling: Comment,» **Quarterly Journal of Economics, vol. 89, (Nov. 1975)** .

(٧) Jag dish Bhagwati and Bent Hansen, «Theoritical Analysis of smuggling», **Quarterly Journal of Economics, vol. 84, No 2, (May 1973) pp. 172 - 175.**

(٨) طبقا للأرقام الواردة فى بيان أدلى به وزير المالية (١٢ ديسمبر ١٩٨١) .

معينة من السلع ، اذ ان هناك طائفة كبيرة من السلع لا يمكن السيطرة على عملية تهريبها . وهى كل السلع المعبأة فى عبوات صغيرة او السلع ضئيلة الحجم وسهلة التهريب . ومثل هذه السلع انما تشكل نسبة كبيرة من اجمالى تجارة المدينة وامثلتها المنسوجات ، الملابس الجاهزة ، الساعات، الذهب ، اطارات السيارات ، الأحجار الكريمة واشباهها ، الأقلام ، البطاريات ، النظارات ، مستحضرات التجميل .. الخ .

ولقد بلغت قيمة الواردات الى منطقة بورسعيد الحرة ، حسب تقرير مقدم الى لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب عام ١٩٨٢(٩) ، ٩ر١ بليون جنيه مصرى خلال الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ .

وفى المقابل قدرت قيمة الضرائب والرسوم الجمركية المفترض تحصيلها على هذه الواردات بنحو ٥ر١ بليون جنيه مصرى ، ولكن لم تتعد الحصيلة الفعلية مبلغ ٤٥٨ مليون جنيه فقط .

وتأسيسا على ذلك ، فقد قدرت الخسارة فى الموارد المالية الحكومية (فى صورة رسوم جمركية لم يتم تحصيلها) بحوالى ١ر١ بليون جنيه مصرى ، وهذا الرقم يناظر حجم المهربات الذى يعادل نحو ٣٣ر١ بليون جنيه ، والذى يجب تنقيته وتصفيته من البنود والعناصر المختلفة على النحو التالى :

١ — منتجات « يعاد تصديرها » من بورسعيد	٤٨ر٢ مليون جنيه
٢ — السلع المعفاة من الجمارك فى ظل القوانين المختلفة	٢٨ر٥ مليون جنيه
٣ — السلع المعفاة من مستلزمات الانتاج المستهلكة داخل المدينة (مثل مواد البناء)	٢٧ر— مليون جنيه
٤ — الأصول الثابتة الخاصة بالمشروعات المشتركة المقامة فى بورسعيد	٢٩ر٦ مليون جنيه
٥ — المخزون من السلع فى المنطقة الجمركية ببورسعيد	١ر٥ مليون جنيه
٦ — المبيعات التى تتم من خلال لجنة المبيعات الحكومية	٧ر٥ مليون جنيه
٧ — السلع المستهلكة داخل مدينة بورسعيد	١٧٩ر٨ مليون جنيه
الجملة	٣٢٠ر٣ مليون جنيه

(٩) بتاريخ ٢١ مارس ١٩٨٢ .

ومن ناحية اخرى ، فان الرسوم الجمركية المقدرة على المخـــزون السلعى (السلع التى لم يتم بيعهـــا) بمنطقـــة بورســـعيد والتى قدرت بـــ ٤٣٨ر٢ مليون جنيه (لكل من السلع الانتاجية ، الاستهلاكية) يجب ان تؤخذ فى الاعتبار ، لكى نصل الى الرقم المناسب لحجم التهريب الحقيقى . وعلى اى حال فان مثل هذا الحجم من المخزون فيه مبالغة كبيرة ، ولا يعدو ان يكون مجرد تقدير جزافى .

واذا قدرنا قيمة رسوم جمركية تعادل ٣٠٠ مليون جنيه فقط على مخزون البضائع التى لم يتم بيعها فى منطقة بورسعيد ، فان حجم التهـــريب سوف يصل الى نحو ٧١٠ مليون جنيه مصرى خلال الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ ، فى ظل اكثر التقديرات تحفظا .

وهكذا يمكن ان نصل الىتقدير متحفظ لحجم التهريبمن مدينة بورسعيد يصل الى نحو ١٧٨ — ٢٠٠ **مليون جنيه سنويا** . ويعتبر هذا القـــدر من التهريب كافيا للتأثير على حجم **الاستهلاك العـــائلى** وعلى **قيمـــة المدخلات الوسيطة** لقطاع الأعمال ، وسوف يبدو ذلكواضحا فى **مصفوفة الحسابات القومية** التى تم بناؤها خصيصا للتعبير عن الأنشطة التى يتـــكون منهـــا **« الاقتصاد الخفى »** فى مصر .

(ب) اقتصادات تهريب وتداول واستهلاك الحشيش فى مصر(١٠) :

تعتبر مصر ضمن مجموعة البلاد الرئيسية فى مجـــال اســـتهلاك الحشيش . وبصرف النظر عن استيراد كميات كبيرة مهربة ســـنويا — وهى تجىء اساسا عبر بيروت ، تركيا ، وباكستان (والتى تعتبر المنتجين والمصدرين الاساسيين فى العالم) — فان مصر تنتج ايضـــا كميـــات من الحشيش ، ولكنها كميات ضئيلة للغاية . ففى خلال سنة واحدة تم ضبط نحو ٧ر٥ مليون شجرة من مختلف انواع المخدرات . وقـــد زرعت هـــذه الانواع فى اماكن مختلفة مثل الســـويس ، المنصـــورة ، شمال ســـيناء ، بنى سويف ، المنيا ، اسيوط ، سوهاج ، قنـــا .

ويعتبر **« سوق الحشيش »** فى مصر على درجة عاليـــة من التنظيم والكفاءة التوزيعية ، حيث يوجد نظـــام متطور للتصنيف والتـــدريج (Sorting & Grading)وتتميز المنتجات حسب « الماركات » مما يؤدى الى وجود سوق يتسم « بالمنافسة » غير الكاملة للحشيش فى مصر .

وتكتنف عملية تقدير كمية الحشيش المتداولة والمستهلكة صـــعوبات عديدة تتعلق بتوافر البيانات وعدم كفاية ادوات القياس . وبالرغم من

---

(١٠) نود ان نتوجه بالشكر هنا للدكتور وليم ميخائيل (أستاذ الاقتصاد القياسى بالجامعة الأمريكية . بالقاهرة) على تفضله باقتراح بعض الأساليب الاحصائية لتحســـين محاولة تقدير كمية الحشيش التى تدخل دائرة التعامل سنويا .

ذلك ، فانه فى تقديرنا أنه يمكن الوصول الى بعض النتائج المرضية باستخدام اساليب المحاكاة (Simulation) فى اطار النموذج المبسط الذى سنوضحه فيما يلى :

دع :

Q_s = الكمية المضبوطة من الحشيش .

Q_u = الكمية « غير المضبوطة » من الحشيش .

Q_t = الكمية محل التداول داخل البلاد .

Y = دخل الفرد الحقيقى .

P = سعر الحشيش (حسب وحدة القياس المرجعية) .

t = **الزمن** .

واذا ما أسقطنا دليل الزمن (t) من الخمسة متغيرات الأولى للتبسيط ، يمكن تكوين **المتطابقة التالية :**

الكمية المتداولة = الكمية « غير المضبوطة » + (المخزون أول المدة ـ المخزون فى نهاية المدة) .وبافتراض تجاهل اختلافات المخزون أول الفترة عن المخزون آخر الفترة (التغير فى المخزون نستطيع كتابة المتطابقة التالية » :

$Q_t = Q_u$ (الكمية غير المضبوطة = الكمية فى التداول)

وبالتالى يكون لدينا نموذج مبسط مكون من معادلتين آنيتين ، **للطلب على الحشيش** يمكن كتابته كالتالى :

$$P = F_1 (Q_s, Q_t) \qquad (١)$$

$$Q_t = F_2 (P, Y, Q(t-1), t) \qquad (٢)$$

وهذا النموذج يقوم على افتراض أن سعر الحشيش يعتمد على حجم « الكمية المضبوطة » وكذا الكمية المتداولة . ولا نستبعد أن يعتمد السعر ايضا على عوامل أخرى عديدة مثل السعر فى البلد الأصلى وفى البلاد الأخرى المجاورة والتغير فى هيكل وتنظيم منافذ التوزيع ، وبخاصة فى احجام الصفقة الواحدة وعلى جدية السلطات المسئولة عن ضبط المخدرات ومكافحة الحشيش .

ويلاحظ أن **متغيرى الكمية** (Q_t, Q_s) يفترض أنهما مسئولان عن التأثير فى السعر فى المعادلة رقم (١) . وبالنسبة للكمية المتداولة فى المعادلة (٢) فانها تعتمد وفقا للعلاقة الدالية على سعر الحشيش ، دخل الفرد الحقيقى ، القيمة للكمية المتداولة فى السنة السابقة ، واتجاه متغير الزمن .

ويعتبر ادخال المتغير (Q_{t-1}) فى هذه العلاقة أساسيا ، حيث أن استهلاك الحشيش يرتبط عمليا باكتساب عادات معينة ، كذا اعتبار ادخال هـذا المتغير بمثابة الأخذ الضمنى بتأثير فرضية « الدخل النسـبى الافتراضى » (relative income hypothesis) .

وكما ذكرنا فان **الكمية المتداولة** (Q_t) تعتمد على **الكمية المضـبوطة** (Q_s) فى الأجل القصير . وللأسف فان البيانات المتاحة لا تسمح لنا باختبار مدى التذبذبات التى تحدث فى الكميات والأسعار فى الأجل القصير ، كمـا أن متغير السعر فى المعادلة رقم (٢) قد اعتبر كافيا للتعبير عن اثر التغيرات فى الكمية المتداولة (Q_s).

ومن المتوقع أن تقوم **علاقة موجبة** بين السعر والكمية المضـبوطة **وعلاقة عكسية** بين السعر والكمية المتداولة . وبغض النظر عن التأثيرات المذكورة سالفا و (Stochastic disturbance term) يمكن التعبير عن السعر كالتـالى :

$$P = K \frac{Q_s}{Q_t} \qquad (٣)$$

حيث : (K) هو « عامل تناسب » يعبر اساسا عن الآثار النسـبية للتغير فى حجم الكمية المضبوطة بالنسبة لاجمالى الكمية المتداولة وانعكاسات ذلك على التغير فى سعر وحدة الحشيش . واذا امكن تقدير المعلمة (K) فانه يصبح فى الامكان تقدير سلسلة زمنية للكمية المتداولة (Q_t) كدالة فى « الكميات المضبوطة » (Q_s) ، وكذا سلسلة الأسعار التى يتم التعـامل بها فى السوق على النحو التالى :

$$Q_t = \hat{K} \frac{Q_s}{P} \qquad (٤)$$

ولذا فان جهدنا الاحصائى سوف ينصب على ايجاد قيم معقـولة للمؤشر ($\hat{K}$) ، بحيث يمكن أن نشتق سلسلة « الكميات المتداولة » (Q_t) وبافتراض أن القيم التى تأخذها (K) يمكن محاكاتها ، باعتبارها « معلمة ثابتة » او سلسلة من القيم المتزايدة او المتناقصة (او حتى المتذبذبة) ، فانها سوف يتولد عنها سلسلة من « الكميات المتداولة » من الحشيش (Q_t) تعظم من قيمة معامل التحديد (Coefficient of determination) فى المعادلة رقم (٢) .

ان هذه الطريقة المقترحة ، وهى طريقة مثلى لتحسين أسـاليب القياس والتقدير ، هى بكل أسف طريقة مجهدة للغاية ومستهلكة للوقت ،

ولذلك فقد استبعدنا تطبيقها لمحدودية الوقت المتاح لهذه الدراسة . واما السبيل الأيسر الذى نقترحه للتقدير هنا فانه يرتكز الى عدة بدائل :

البـــديل الأول :

فى ظل هذا البديل ، يتم افتراض أن معدل النمو فى « الكمية المتداولة » (Q_t) هو نفسه معدل النمو فى « الكمية المضبوطة » (Q_s) . وبربط هذا الافتراض مع ذلك الافتراض الذى تبناه خبراء الأمم المتحدة من أن « الكمية المضبوطة » تعادل عادة نحو ١٠٪ من « الكمية المتداولة » فى معظم بلاد العالم ، يمكن لنا اشتقاق سلسلة « للكميات المتداولة » وذلك انطلاقا من الكميات المضبوطة سنويا (أو المتوسط المتحرك لها) . ويمكن أن نحسب معدل النمو فى الكميات المتداولة بطريقتين :

(أ) استخدام تحليل الانحدار لتقدير المعادلة :

$$\text{Log } Q_s(t) = \text{Log } Q_s(0) + t \text{ Log}(1 + r) + e_t \qquad (٥)$$

حيث أن (r) هى **معدل النمو** السنوى « للكميات المتداولة » خـــلال الفترة محل الدراسة و (e_t) هو الحد الذى يعبر عن « المتغيرات المتبقية » التى لم تؤخذ فى الاعتبار (residual term). واستنادا لهذه المعادلة ، تم تقدير معدل النمو بحوالى ٢٢٪ سنويا بين عامى ١٩٧١ — ١٩٨٠ ، وفقـــا « للكميات المضبوطة » التى تم تهذيب تقلباتها السنوية باستخدام المتوسط المتحرك لثلاث سنوات .

(ب) حساب معدل النمو المركب بين عام ١٩٧١ (مأخوذا كمتوســـط للسنوات من ١٩٧٠ — ١٩٧٢) وعام ١٩٨٠ « مأخوذا كمتوسط للسنوات ١٩٧٩ — ١٩٨١ » .

ان استخدام المتوسط المتحرك (لثلاث سنوات) فى الحسابات السابقة هو استخدام مبرر للأسباب التالية :

أولا : حيث انه لم يتوفر لدينا اى معلومات عن المخزون من الحشيش فى بداية الفترة والمخزون فى نهاية الفترة ، وحيث أن « الكميات المضبوطة » انما تستخدم لتقدير «الكميات المتداولة» والتى تتضمن ضمن عناصرهامكونات التغير فى المخزون » . ولذا فان استخدام المتوسطات المتحركة يســـاعد على تهذيب أثر مكون « التغير فى المخزون » فى بناء سلسلة الكميات المتـــداولة لأغراض التعامل الجارى .

ثانيا : ان الاحصاءات المسجلة للكمية المضبوطة لأى فترة لا تتعلق بهذه الفترة وحدها ، اذ ان جهود الضبطيات تتعلق أو تمتد لسنوات، والكمية المضبوطة فى الجزء المبكر من سنة معينة قد يكون نتيجة لجهود الضبطيات فى سنة سابقة ، أو السنة التى قبلها .

وفى نفس الوقت فان الكمية المضبوطة من الجزء الأخير من السنة قد تؤثر تأثيرا بالغا على حجم الكمية المتداولة فى السنة التى تليها مباشرة ، ولذلك فان استخدام الوسط المتحرك لـ (Q_3) هو عامل اساسى فى بناء سلسلة مقبولة للكميات المتداولة .

ولقد بلغ معدل النمو السنوى المركب الذى تم حسابه بناء على هذا الأسلوب ١٩٪ وفى تقديرنا فان هذا المعدل يعد اكثر معقولية من معدل النمو الذى تم حسابه باستخدام **معادلة الانحدار** الذى بلغ ٢٢٪ ،حيث ان هذا المعدل الأخير اكثر تأثرا بتذبذبات السلسلة من الكميات المضبوطة من الحشيش ولاسيما الانخفاض الكبير فى « الكميات المضبوطة » عام ١٩٨٠ ، والذى اعقبته قفزة كبيرة فى الضبطيات عام ١٩٨١ .

جـــدول رقم (١)
سلسلة الكميات المتداولة من الحشيش (Q_t)
حسب طريقة تقدير البديل الأول

السنة	الكمية المضبوطة	المتوسط المتحرك لثلاث سنوات للكمية المضبوطة	الكميات المتداولة المقدرة وفقاً للبديل الإول	
	بالكيلو جرامات			
١٩٧١	٦٨٩ ٥	٩١٤ ٦	١٤٠	٦٩
١٩٧٢	٨٧٠ ١٠	٩٥٧ ٨	٣٥٠	٨٢
١٩٧٣	٢٣٩ ٩	١١٨ ١٤	٠٨٠	٩٨
١٩٧٤	٢٤٤ ٢٢	٢٠٧ ١٤	٨٣٠	١١٦
١٩٧٥	١٣٩ ١١	٤٥٧ ١٩	١٦٠	١٣٩
١٩٧٦	٩٧٨ ٢٤	١٠٤ ٢٠	٧٥٠	١٦٥
١٩٧٧	١٩٦ ٢٤	٥٤٢ ٢٢	٤٣٠	١٩٧
١٩٧٨	٤٥٢ ١٨	٧٩١ ٢٠	١٦٠	٢٣٥
١٩٧٩	٧٢٤ ١٩	٦١٦ ١٦	١٠٠	٢٨٠
١٩٨٠	٦٥٧ ١١	٣٥٠ ٣٣	٥٠٠	٣٣٣
١٩٨١	٦٧١ ٦٨	٠٠٠ ٠٠	٣٨٠	٣٩٧

المصدر : وزارة الداخلية ، التقرير السنوى لإدارة المخدرات ، أعوام مختلفة .

البديل الثاني :

ونعاود الكرة هنا مرة اخرى فى الاعتماد على افتراض خبراء الأمم المتحدة ان الكمية المضبوطة تعادل ١٠٪ من الكمية المتداولة فى المتوسط ، ولكن مع السماح لهذه النسبة أن تتغير فى حدود معينة محدودة سلفا . ان نسبة الـ ١٠٪ سوف تناظر فترات حالة الاستقرار ، ولكن هذه النسبة يمكن تعديلها الى اكثر او أقل من ١٠٪ طبقا للتغيرات التى تطرأ على العديد من العوامل يمكن التعبير عنها بدلالة التغيرات التى تطرأ على أسعار الحشيش فى السوق .

وبافتراض أن تقدير الأمم المتحدة يستند الى نحو ٤٠٠ مشاهدة على سبيل المثال : (ثمان مشاهدات من عينة تتكون من ٥٠ دولة) أو (عشر مشاهدات من عينة تتكون من ٤٠ دولة) ، فان **الخطأ المعيارى** لهذه النسبة يكون كالتالى :

$$SE\ (\pi) = \sqrt{\frac{\pi\ (1-\pi)}{n}} = \frac{(0.1)\ (0.9)}{400} = 1.5\% \quad \text{(تقريبا)} \qquad (٦)$$

وباستخدام درجة ثقة تساوى ٩٥ ٪ ، يمكننا افتراض أن الفئة التى تقع فيها π هى : $0.07 < \pi < 0.13$. ولذلك سوف تسمح للنسبة أن تتذبذب داخل الحدود التالية $\pi \pm 2SE\ (\pi)$ أو بين ٧٪ و ١٣٪ طبقا لتحركات السعر . وتستند هذه النتيجة الى افتراض انه اذا لم تتغير الأسعار فى نفس الاتجاه مع « الكمية المضبوطة » ، او اذا لم تكن تغيراتها مرتبطة بالتقلبات التى تطرأ على الكميات المضبوطة ، فان ذلك سوف يوضح ان **الكميات غير المضبوطة** (المتداولة) هى التى تلعب الدور الرئيسى . وبالتالى سوف تخضع حركة التغيرات للعلاقة القائلة بأن الكمية المتداولة Q_t **تتزايد مع الكمية المضبوطة** (Q_s) (كافتراض الأمم المتحدة) وتتناقص مع السعر مع تحقيق شرط المتباينة التالية :

$$7\ Q_s < Q_t < 13\ Q_s$$

ويؤخذ مؤشر السعر هنا على انه نسبة السعر فى السنة الحالية الى السعر فى السنة السابقة وهذا يعطينا :

$$\pi = \frac{(P_t)}{(P_{t-1})}\ (0.1) \qquad (٧)$$

حيث : (0.1) تمثل نسبة الـ ١٠٪ المقدرة بواسطة خبراء الأمم المتحدة .

جدول (٢) : تقديرات الـكميات المتداولة من الحشيش حسب البديل الثانى

السنة	المتوسط المتحرك لمعدل الكمية المضبوطة (Q_s) (١١) بالكيلوجرامات	π ٪	الكمية المتداولة المقدرة (بالكيلوجرامات)
١٩٧١	٩١٤ ٦	٩,٨٧٩	٩٨٧ ٦٩
١٩٧٢	٥٩٧ ٨	٨,٣٥٥	٨٩٦ ١٠٢
١٩٧٣	١١٨ ١٤	٨,٦٦٠	٠٢٥ ١٦٣
١٩٧٤	٢٠٧ ١٤	١٣,٩٤٣	٨٩٣ ١٠١
١٩٧٥	٤٥٤ ١٩	٩,٨٢٦	٩٨٥ ١٩٧
١٩٧٦	١٠٤ ٢٠	١١,٠١٧	٤٨٢ ١٨٢
١٩٧٧	٥٤٢ ٢٢	٩,٠٣٤	٥٢٤ ٢٤٩
١٩٧٨	٥١٠ ٣٣	١٠,٠١٣	٧٩٥ ٢٣٤
١٩٧٩	٠٠٠ ٢٨	٩,٣٤٢	٧٢٢ ٢٩٩
١٩٨٠	٣٥١ ٣٣	٩,٩٣٢	٧٩٣ ٣٣٥

ملحـــوظة :

لم يتضمن الجدول عام ١٩٨١ ، لأن قيمة (Q_s) **هى متوسطات متحركة** ولم يكن متاح لدينا قيمة لعام ١٩٨٢ .

ويلاحظ ان كلا السلسلتين من التقـديرات متطابقان تماما فى بداية وعند نهاية السلسلة ولـكنهما يختلفان عندما تختلف كثيرا قيمة (Q_s) (التى حسبت عن طريق الوسط المتحرك) عن القيمة المحسوبة باستخدام متوسط معدل النمو ، وعندما تكون (π) اكثر او اقل من ١٠ ٪ الى الدرجة التى يكون فيها هناك قدرا من التذبذب فى **الـكمية المقدرة** (Q_t) اسـتجابة لتغيرات الأسـعار .

وعلى اية حال يجب النظر الى كلا السلسلتين من التقديرات على أنهما مجرد أرقام تقريبية لـكميات الحشيش المتداولة وتعتمد مصداقيتهما فقط على مدى سـلامة ووضـوح الافتراضات محل الاعتبار . وبافتراض أن المتغيرات ــ بخلاف السعر ، **الكمية المتداولة** (Q_t) المؤثرة فى **المعادلة (٢) ، الدخل** ، ومستوى **الاستهلاك السابق** ، **ومتغير الزمن** ، سوف ترتفع بانتظام

(١١) عدلت أرقام ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ طبقا لمعدلات النمو فى الكمية (Q_s) ولقد تم هذا التعديل فى هذا الجدول فقط بغرض استخراج مقادير (Q_t) .

اثناء الفترة محل الدراسة فسوف نفترض مطمئنين ان الاتجـــاه الصعودى للسلسلة انما يرجع الى تأثير تلك المتغيرات الثلاثة ، بينما التذبذبات حول **خط الاتجاه** (Trend Line) انما ترجع اساسا الى تغيرات السعر (والتى تعكس آثار التذبذب فى « الـــكميات المضبوطة ») .

لذلك فاننا نميل الى الارتكان بدرجة اكبر من الثقة فى البديل الثـــانى للتقديرات ، والذى يأخذ فى الاعتبار تغيرات السعر .

وتجدر بنا الاشـــارة هنـــا الى ان بيانات الأســـعار قد تم حسابها **كمتوسطات مرجحة للأسعار فى المحافظات المختلفة** ، مع اخذ اعداد السكان كأوزان للترجيح .

ويتضمن هذا بالطبع افتراض ان استهلاك الحشيش له نمط واحد فى كل المحافظات ، وهو فرض قد يكون غير حقيقى فى الواقع العملى . وعلى اية حال ، فانه لم تتح لنا اوزان افضل من ذلك اثناء اعداد هذه الدراسة ، ونأمل ان نتلافى هذه المشكلة فى دراسة موسعة فى المستقبل .

كذلك فان **السلاسل الزمنية الطويلة** سوف تتيح عزل **العوامل الموسمية والدورية العشوائية** ، وسوف تســـمح البيانات الشـــهرية عن الأســـعار والـــكميات المضبوطة برؤية افضل وتحليل اعمق للمشكلة ، طالما توافرت البيانات الملائمة .

وللوصول الى تقديرات عن **هوامش الربح المرتفعـــة** التى يجنيهـــا **تجـــار الحشيش** (وليس المهربون) ، يتعين علينـــا اســـتخدام سلسلة لأسعار تجزئة وجملة (كما هو موضح فى الجدول رقم (٣) .

ويمكن الحصول على قيمة **هامش الربح** من واقع هذا الجدول ، وذلك بتجميع القيم المناظرة لسعر الجملة وتلك المقابلة لسعر التجزئة .. ذلك ان الفرق بين هذين السلسلتين هو سلسلة هامش الربح . ويتضح من هذه البيانات أن سلوك « هامش التجزئة » يميل للتقلب من سنة لأخرى اذ يتأثر هامش الربح بعدد من العوامل هى بالتحديد : مستوى الضبطيات ، عائد المخاطرة ، وتذبذبات أسعار التجزئة الى اسعار الجملة (والتى تعتمد على المرونة السعرية للطلب) .

كما يرتبط بذلك حجم المخاطر الاضـــافية المرتبطة بعمليات التخزين والنقل عند ارتفاع مستوى الضبطيات .

جـــدول رقم (٣)

هوامش ربح التجزئة للاتجـــــار فى الحشيش فى مصر (١٩٧١ — ١٩٨١)

السنة	الكمية المتداولة التقديرية (بالكيلوجرام) (١)	سعر الجملة بالجنيه بالكيلوجرام (٢)	سعر التجزئة/كيلوجرام بالجنيه (٣)	القيمة الكلية (حسب أسعار الجملة) (بالمليون جنيه) (٤)	القيمة الإجمالية لأسعار التجزئة (بالمليون جنيه) (٥)	هامش الربح (٦)	نسبة الربح ٪ (٦ / ٤) (٧)
١٩٧١	١٤٠ ٦٩	٩٦٠	—	٦٦,٤	—	—	—
١٩٧٢	٣٥٠ ٨٢	٦٠٠	٨٣٢	٤٩,٤	٦٨,٥	١٩,١	٣٩
١٩٧٣	٠٨٠ ٩٨	٤٢٠	٨٨٩	٤١,٢	٩٧,٠	٥٦,٠	١٣٦
١٩٧٤	٨٣٠ ١١٦	٨٤٠	١٢١٧	٩٨,١	١٤٢,٢	٤١,١	٤٥
١٩٧٥	١٦٠ ١٣٩	٨٢٩	١١٢٣	١١٥,٤	١٥٦,٣	٤٠,٩	٣٥
١٩٧٦	٧٥٠ ١٦٥	١٠٦١	١٣٦٠	١٧٥,٩	٢٢٥,٤	٤٩,٥	٢٨
١٩٧٧	٤٣٠ ١٩٧	٨٤٠	١٢٤٣	١٦٥,٨	٢٤٥,٤	٧٩,٦	٤٨
١٩٧٨	١٦٠ ٢٣٥	٧٦٨	١٠٩٥	٢٠٤,١	٢٥٧,٥	٥٣,٤	٢٦
١٩٧٩	١٠٠ ٢٨٠	٧٥٣	١١٧١	٢١٠,٩	٣٢٧,٩	١١٧,٠	٥٦
١٩٨٠	٥٠٠ ٣٣٣	٧٦٣	١١٤٧	٢٥٤,٥	٣٨٢,٥	١٢٨ ٠	٥٠
١٩٨١	٣٨٠ ٣٩٧	٤٠١٢	٤٩٩٤	١٥٩٤,٣	١٩٨٤,٥	٣٩٠,٢	٢٥

المصدر : العمود رقم (١) قد تم تقديره من قبل ، العمودرقم (٢) ، رقم (٣) هما عبارة عن الأسعار المرجحة بأعداد السكان فى كل محافظة .

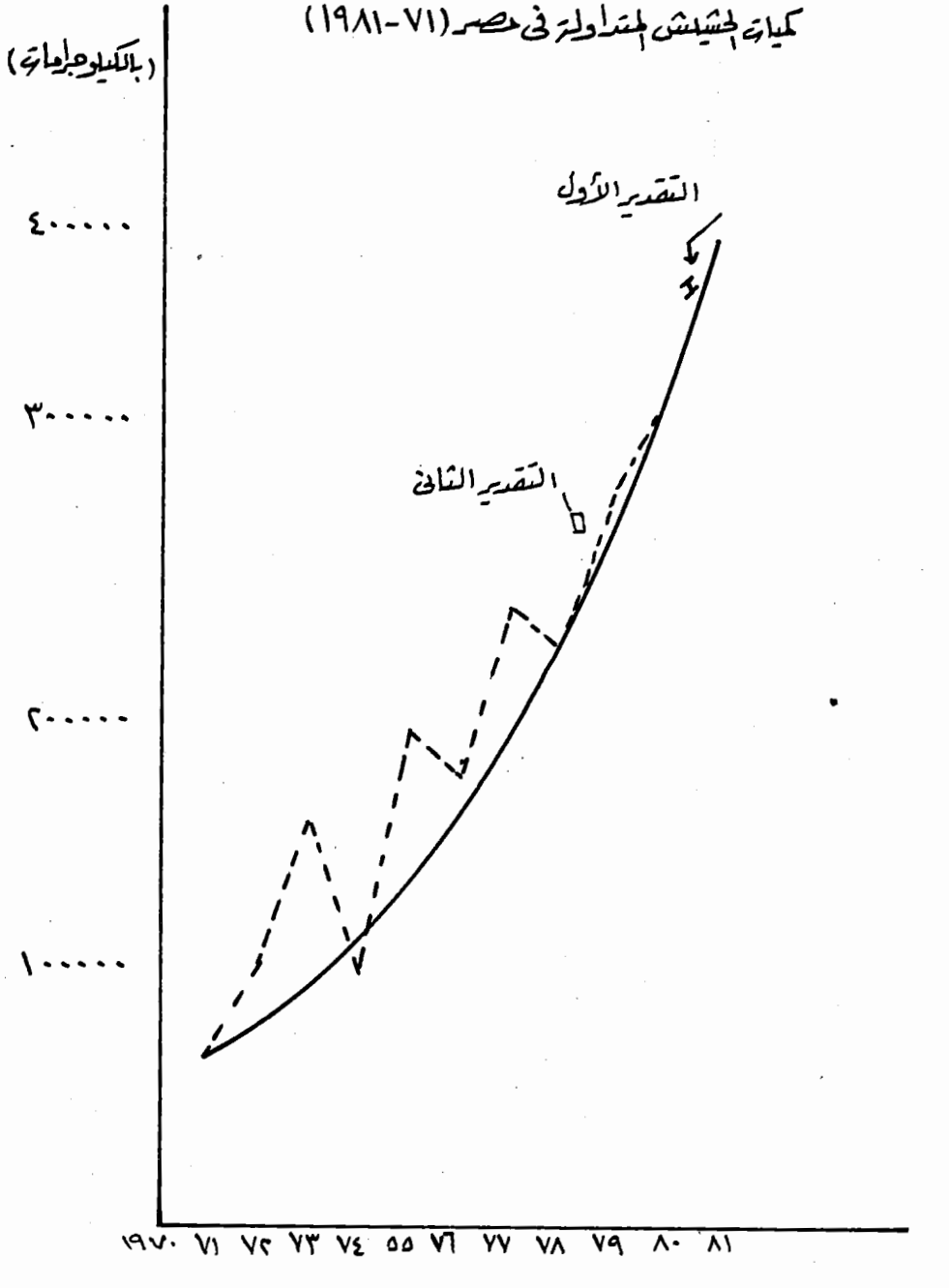
كميات الحشيش المتداولة فى مصر (٧١-١٩٨١)
(بالكيلوجرامات)
٤٠٠٠٠٠
٣٠٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠
التقدير الأول
التقدير الثانى
١٩٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٥٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١
السنوات

أما بالنسبة للفرق (الهامش) بين سعر الجملة والتجزئة فليس هناك ما يؤكد أنه يميل بالضرورة الى **الاتساع** . بل على العكس ، اذا ما بلغ سعر الجملة للكيلوجرام من الحشيش مستوى استثنائيا مرتفعا (وذلك لتغطية كافة المخاطر) فان ذلك قد يؤدى الى تضييق هامش ربح الجملة بسبب ارتفاع المرونة السعرية للطلب على الحشيش عند مستوى معين مرتفع لسعر التجزئة .

١ ــ ٢ ــ الانتاج القانونى « غير المعلن » :

يتضمن هذا الانتاج كافة السلع والخدمات المباح انتاجها قانونا ، ولكن منتجيها يحجبونها عن أعين السلطات العامة للتهرب من عبء الضريبة على هذه المنتجات او أى أعباء شبيهة أخرى (مثل التأمينات والرسوم وغيرها من المستحقات والالتزامات القانونية) .

أ ــ العمل لفترتين او الجمع بين أكثر من وظيفة اثناء ساعات العمل الرسمية : (Moonlighting)

يحقق العمل لفترتين او الجمع بين أكثر من وظيفة او المشاركة فى « سوق العمل الثانوية » (Secondary Labor Market) دخولا مكتسبة من خارج العمل الأصلى للشخص وبعيدا عن ساعات العمل الرسمية له .

وهؤلاء الأفراد الذين يجمعون بين أكثر من وظيفة انما يساهمون فى انخفاض الدخل القومى من خلال تقليل عدد ساعات عملهم الفعلى فى اعمالهم الأصلية ، أو بمعنى آخر تصبح انتاجيتهم أقل من ذى قبل ، مما يؤدى الى انخفاض حجم الدخل القومى .

ان اقتصاديات الجمع بين أكثر من عمل أو وظيفة انما تدور حول **معدل الاحلال** بين « **وقت الفراغ** » وبين الحصول على دخل اضافى فى سوق العمل «غير الرسمية» . وتتوقف رغبة الأفراد فى الحصول على وظيفة ثانية (عمل آخر) على مقدرتهم على العمل لساعات اضافية فى سبيل تحقيق **اهدافهم وطموحاتهم الدخلية**(١٢) .

ولتوضيح هذه النقطة دعونا نعتبر أن شخصا من أولئك الذين تسمح لهم وظائفهم الأساسية للعمل « أوقات اضافية » $(L^* - L_o)$ ، حيث (L^*) هى اجمالى ساعات العمل التى يمكن له اداؤها فى اليوم الواحد ، و (L_o)

---

(١٢) راجع بهذا الخصوص :
Robert Shishko and Bernard Rostker, «The Economics of Multiple job holding», **American Economic Review**, vol. 66, nos. 1 - 3., 1976.

هو عدد ساعات العمل الرسمية فى اليوم ، والتى هى ملتزم بها فى وظيفته الأصـــلية .

واذا تجاهلنا تكلفة الحصول على « وظيفة ثانيـــة » أو أية تكاليف متعلقة بالوظيفة الثانية (مثل تكلفة الانتقال والمواصلات) ، فان المواطن سوف يقبل الوظيفة الثانية طالما كانت تحقق له أجرا أعلى من **معدل الاحلال الحـــدى** بين « الدخل الاضافى » وبين « وقت الفراغ » عند نقطة تقـــاطع خط الأجر الأساسى والساعات المسموح بها فى الوظيفة الأولى(١٣) .

ولكى يتم الانتقال من الوظيفة « الأصلية » الى الوظيفة « الثانوية » بشكل دائم ، فان المواطن يقوم بترجيح بعض العوامل بعناية بالغة تفوق اعتبارات الدخل واهمها :

١ ــ مدى ديمومة الوظيفة « الثانوية » .

٢ ــ درجة التذبذب فى متوسط الدخل من الوظيفة الثانوية .

٣ ــ اهمية « المكاسب الاجتماعية » التى قد يفقدها من الوظيفـــة الأولية مثل أيام المرض المدفوع عنها أجـــر ، أيام الاجـــازات أو التـــأمين الاجتمـــاعى .

ولقد أكد روبرت شيشكو وبرنارد روستكر فى تحليلهمـــا على ثلاث احتمـــالات(١٤) :

(أ) اذا كانت : Wo > Wm وكان « وقت الفراغ » ينظر اليه على انه سلعة ثمينة Superrior good فسوف تنخفض ساعات العمـــل التى ستنفق فى الوظائف والأعمال الثانوية .

(ب) اذا كانت Wo = Wm ، عندئذ ســـوف تنخفض ساعات العمل فى الوظيفة الثانوية فى تنـــاسب عكسى مع الزيادة فى ســـــاعات العمـــل فى الوظيفة الأولية .

(جـ) اذا كانت Wo < Wm ، فعندئذ ينتج زيادة فى ســـاعات عمـــــل « الوظيفة الثانوية » .

حيث : Wo الأجر فى الوظيفة الأصلية

Wm الأجر فى الوظيفة الثانوية

وفى حالة الاقتصاد المصرى ، فان وقت الفراغ يعتبر « سلعة دنيـــا » inferior good بالنسبة لمعظم العمال المهرة والحرفيين (الكهربائية، السمكرية ، النجارين ... الخ) . كما أن معدل الأجر بالساعة فى **الأنشطة**

(١٣) المصدر نفســـه .
(١٤) المصـــدر نفســـه .

الثانوية عادة يفوق معدلات الأجر النقدى السائدة فى **الوظائف الأساسية**. لذلك فاننا لا نندهش كثيرا حينما نلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة الحرفيين والعمال المهرة فى أنشطة « سوق العمل غير الرسمية » .

وتضم **المجموعة الوظيفية الثانية** الهامة التى تعمل فى وظائف « غير معلنة » مجموعات الفنيين والمهنيين (المهندسين المدنيين ، المهندسين المعماريين ، المحاسبين ، المحامين ، ومبرمجى الكومبيوتر .. الخ) . ولكن درجة مشاركة هذه المجموعة فى الأنشطة الثانوية الخفية ليست موزعة بشكل انتشارى ، كما فى حالة **المجموعة الأولى** (الحرفيين والعمال المهرة) حين أن هناك عنصر « الانتقائية » الذى يحكم توزيع الوظائف « الثانوية » أو « الاضافية » الذى يعتمد على درجة الكفاءة بالاضافة الى قوة الصلات العائلية والعلاقات العامة .

اما **المجموعة الوظيفية الثالثة** فتضم أصحاب الوظائف الكتابية فى الادارات الحكومية وشركات القطاع العام . ومن الملاحظ أن عددا متزايدا من الموظفين الكتابيين ، والعاملين فى المخازن وخلافهم يشتغلون وقتا اضافيا فى وظائف ثانية بعد الظهر أو فى الفترة المسائية ، (وتتضمن هذه الأعمال قيادة عربات الأجرة) وفى كثير من الحالات يختفى بعض المشتغلين فى الوظائف الكتابية فجأة من أماكن عملهم الأصلية الى حيث وظائفهم فى الأنشطة الثانوية .

ولقد قدر (Censis) (معهد البحوث الاجتماعية فى ايطاليا) أن الذين يعملون على هذا النحو تقارب نسبتهم ٤٠٪ من العاملين والكتبة فى بعض الوزارات مثل البريد والمعاشات فى ايطاليا(١٥) .

وهناك كذلك بعض فئات العمالة « غير الماهرة » (مثل خفر المنازل ، وعمال النظافة . الخ) لا يألون جهدا للمشاركة فى الأعمال الثانوية فى سوق العمل « غير الرسمى » لكسب بعض الدخل الاضافى ، بيد أن فرصة هؤلاء أقل انتظاما وأكثر تقلبا مع مرور الزمن .

القسم الثانى

تمثيل النشاطات والمعاملات الخفية (أو السوداء) فى اطار مصفوفة للحسابات القومية (SAM)

تعتبر مصفوفة الحسابات القومية (Social Accounting Matrix) اطارا تحليليا مفيدا فى ترتيب وتنظيم بيانات المجاميع الكلية للاقتصاد القومى . وسوف نحاول فى هذا الجزء من الدراسة استخدام هذا الاطار

(١٥) انظر : The Economist (February 20, 1982) P. 51.

التحليلى ، وذلك بتبويب الأنشطة والمعاملات المختلفة لقطـــاع الأنشـــطة الخفية (والسوداء) فى اطار مصفوفة للحسابات القومية(١٦) .

ونظرا لمحدودية البيانات ، فاننا سوف نهتم بتوضيح وتعيين معظم الخلايا (الوحدات) الأساسية التى تضم البنود (القيود) المتعلقة بمعاملات وصفقات الاقتصاد الخفى .

ولقد قمنا باضافة صف وعمود اضافيين الى مصـــفوفة الحســـابات القومية التى قمنا باعدادها ، بحيث يمكن المحاسبة عن معاملات وصفقات « الاقتصاد الخفى » لكل نوع من انواع النشاط على حدة فى اطـــار هذه المصفوفة . وهكذا يصبح من الممكن المحاسبة عن المجاميع الفرعية للاقتصاد الخفى حسب نوع النشاط وبحيث يتضح مدى تفاعل هذه الأنشطة الفرعية مع بقية أجزاء الاقتصاد القومى .

ان اهم المكونات التى يتشكل منها هيكل مصفوفة الحسابات القومية للاقتصاد الخفى ، يمكن توضيحها فيما يلى :

١ ــ عنـــاصر الانتاج :

١ ــ العمـــل .

٢ ــ راس المـــال .

٣ ــ الارض والموارد الطبيعية .

٢ ــ الحسابات الجارية للقطاعات :

١ ــ القطاع العائلى .

٢ ــ الشركات الخاصة (قطاع الأعمال الخاص) .

٣ ــ الشركات العامة (قطاع الأعمال العام) .

٤ ــ قطاع الادارة الحكومية .

٣ ــ حساب راس المال التجميعى :

١ ــ الأنشطة .

٢ ــ الســـلع .

---

(١٦) حول اهمية ووظائف **مصفوفة الحسابات القومية** ، راجع :

G. Pyatt et al., Social Accounting For Development Planning with special refrence to Srilanka (London : Cambridge University Press, 1977).

٤ ــ **العالم الخارجى** ، ويضم ثلاث قطاعات فرعية :

١ ــ مجمع النقد الأجنبى الرسمى .

٢ ــ الاستيراد بدون تحويل عملة .

٣ ــ السوق السوداء للنقد الأجنبى (خارج نطاق « الاستيراد بدون تحويل عملة ») .

ولقد عومل « الاقتصاد الخفى » فى اطار هذه المصفوفة على انه قطاع « قائم بذاته » « ذاتى التوازن » ، لكى تتم موازنة الصفوف والأعمدة لكل نشاط فى هذه **المصفوفة الجزئية** المصممة خصيصا لنشاطات « الاقتصاد الخفى » ، وفى الواقع العملى فان الصورة الكلية لمعاملات الاقتصاد القومى تتضح عندما يتم دمج مصفوفتين : « مصفوفة الاقتصاد الرسمى » (أو المعلن) « ومصفوفة » الاقتصاد الخفى أو (الأسود) .

اما عن **اهم مصادر البيانات** التى استخدمناها فهى :

(أ) **الكتاب السنوى لادارة الأمن العام** (وزارة الداخلية) .

(ب) تقارير غير منشورة لادارة **مكافحة التهرب الضريبى** (مصلحة الضرائب) .

(جـ) بيانات من **سجلات الملكية والصفقات العقارية لدى الشهر العقارى** .

(د) **التقارير السنوية الصادرة عن جهاز المدعى الاشتراكى** .

وبالاستناد لهذه المصادر الاحصائية ، حاولنا أن نرسم هنا صورة أولية ، وان كانت غير مكتملة ، لمختلف أبعاد « الاقتصاد الخفى » ولحركة « الأموال السوداء » فى الاقتصاد المصرى .

ولذا فان هذه المحاولة سوف تظل محاولة أولية محفوفة بالعديد من الصعاب ، ولكن نرجو أن تكون فاتحة لدراسات أكثر تفصيلا وأكثر عمقا فى هذا المجال ، ولاسيما عندما تتوافر بيانات أكثر مصداقية وتفصيلا ، ولذا فان الطريق مفتوح على مصراعيه للولوج فى هذا الحقل من الدراسات .

وسوف نعرض فيما يلى لأهم تقديراتنا لبعض التعاملات الأساسية لقطاع « الأنشطة الخفية » « والأموال السوداء » لعام ١٩٨٠ . وسوف يخضع عرضنا لهذا التقدير لاستعراض العناصر والقيود أولا فى **جانب المستلم** (الصفوف) ، ثم ننتقل بعد ذلك لاستعراض القيود والصفقات فى جانب « **الانفاق** » (Spending side transactions) (**الأعمدة**) ، فى اطار مصفوفة الحسابات القومية « للاقتصاد الخفى » (**المرفقة كملحق لهذه الدراسة**) .

ـ الدخل الناشىء عن عناصر الانتاج :

١ ـ ١ حملة الدخول المستلمة من العمل :

١ ـ ١ ـ ١ ـ الدخل المكتسب من الوظائف والأعمال « غير الرسمية » (moonlighitng income) اننا لكى نصل الى تقدير معقول لحجم الكسب الاضافى من الوظائف الاضافية « وغير الرسمية » ، فلابد من القيام بعدة خطوات : **فاولا** : لابد من تحليل اجمالى **فاتورة الأجر الرسمى** حسب نوع العمالة (أو المجموعة الوظيفية) .

وثانيا : لابد من الارتكان الى افتراضات محددة حول المعدلات المختلفة للمشاركة فى أنشطة الوظائف الاضافية حسب المجموعة الوظيفية.

وثالثا : لابد من استخراج مجموعة من المعاملات المتعلقة بنسبة الدخول الاضافية (الناتجة من الأعمال غير الرسمية) الى جملة فاتورة الأجور الرسمية (المسجلة) حسب المجموعة الوظيفية .

واذا افترضنا أن أنشطة الوظائف الاضافية ضئيلة الى الحد الذى يمكن تجاهلها **فى المناطق الريفية** ، فسوف يكون اهتمامنا منصبا على الأجور المتولدة من الأعمال « غير الرسمية » « وغير المعلنة » **فى المناطق الحضرية.** لذلك فقد قمنا بتحليل قوائم الاجور فى القطاع الحضرى لكل من : (١) موظفى الحكومة (٢) العاملون بشركات القطاع العام و (٣) العاملون بوحدات القطاع الخاص .

واستنادا الى المشاهدات فقد افترضنا ان الأعمال « غير الرسمية » و « غير المعلنة » هى اكثر حدوثا (أو ممارسة) من جانب موظفى الحكومة والقطاع العام ، وذلك لأن اولئك العاملين فى القطاع الخاص يعملون عددا أكبر من الساعات ويتقاضون أجورا اعلى وبالتالى فهم يلجأون بدرجة أقل الى مثل هذه الأنشطة .

ان اعلى مستوى لازدهار وانتشار الوظائف والأعمال « غير الرسمية » يمكن أن نجده فى صفوف العمال ذوى المهارة العالية والحرفيين (مثل السمكرية ـ النجارين ـ السائقين ـ الكهربائيين .. الخ) . كذلك يعتبر **المعلمون بالمدارس الأميرية والخاصة** فئة شديدة للنشاط فى مجال ممارسة « الدروس الخصوصية » اذا أن نسبة كبيرة من دخولهم تتولد من هذه الأنشطة وتتمثل فى عائد الدروس الخصوصية(١٧) .

(١٧) بلغ مقدار ما يدفعه القطاع العائلى مقابل الدروس الخصوصية فى تقدير متحفظ حوالى ٥ر٥٢ مليون جنيه خلال عام ١٩٧٨ . راجع : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، **الدروس الخاصة فى مصر** (القاهرة : سبتمبر ١٩٧٨) ، جدول رقم (١٣) ، ص ٩٤ .

١ ــ ١ ــ ٢ ــ سرقات الموظفين والعمال (Concealed income in kind)

وفقا للاحصاءات الرسمية ، فلقد كانت هناك ١٠٠ حالة مضبوطة من اعمال السرقات بمبالغ وصلت الى نحـــو ١٩٢ الف جنيه مصرى فى كل من وحدات القطاع العام والحكومى عام ١٩٨٠ . ومن الصعوبة بمكان استقراء اى قدر من **الدخل** العينى « غير المنظور » يؤول الى القطاع العائلى من هذا المصدر . اذ ان احتمال ضبط حالة تلبس فعلى بالسرقة هو احتمال ضئيل للغاية ، ويمكن الادعاء بأن توجد حالة مضبوطة من بين كل عشرة آلاف حالة سرقة حقيقية للمهمات والادوات والمأكولات ، ولكن ذلك لا يعدو أن يكون مجرد تقدير تخمينى للاحتمالات الفعلية فى مثل هذه الحالات .

١ ــ ١ ــ ٣ ــ بالنسبة للدخول الناجمة عن الانشطة الانتاجية « غير المعلنة » فقد وجدنا أن تقديرها صعب للغـــاية ، ولهـــذا لم نجـــد سبيلا لحسابها .

١ ــ ٢ ــ اجمالى ارباح الأعمال المتولدة عن الانشطة والصفقات السوداء :

١ ٢ ــ ١ ــ ارباح الأعمال « غير المعلنة » من الانشطة القانونية :

ان هذه الأرباح يمكن ان تناظر جزئيا مقدار « التهرب الضريبى » ولقد تراوحت تقديراتنا لمقدار التهرب الضريبى فى دخـــول الأعمال بين ٢٥٠ الى ٥٠٠ مليون جنيه فى السنة . ولقد فضلنا أن نأخذ التقدير الأقل لرقم التهرب الضريبى من ضريبة الأرباح التجارية والصـــناعية وقدره ٢٥٠ مليون جنيه لعـــام ١٩٨٠ .

١ ــ ٢ ــ ٢ ــ ارباح الأعمال الناجمة عن الانشطة « غير القانونية » :

(مثل الاتجار فى الحشيش ــ ادارة بيوت الدعارة) .

لقد بلغ اجمالى أرباح المتاجرة فى الحشيش ، حسب تقديراتنا بنحـــو ١٢٨ مليون جنيه عام ١٩٨٠. أما فيما يتعلق بالأرباح الناجمة عن أنشـــطة الدعارة فلم تتوفر لدينا طريقة لتقدير عائدها حيث لم تتوفر لنا أى بيانات عن حجم مثل هذه الأنشطة فى الاقتصاد القومى .

ــ **الحسابات الجارية للمؤسسات** (القطـــاع العـــائلى والشركات الخاصة(١٨)) .

منعـــا للازدواج فســـوف نجعـــل حســـاباتنا غير متضمنة دخـــل العمل الناتج من الأنشطة والأعمال « غير الرسمية » وكذا الدخل العينى

(١٨) لايشمل **شركات القطاع العام** لانها لا تشارك فى « الاقتصاد الأسود » باستثناء السرقات التى تحدث خسارة لوحدات القطاع العام ، والتى سبق ادراجها ضمن متحصلات العمل . ونفس المنطق ينطبق على **القطاع الحكومى** حيث يمثل التهرب الضريبى « دخـــلا اضافيا » للقطاع العائلى والشركات الخاصة ... وخسارة للخزانة وضياع لموارد الدولة .

« الخفى » الناجم عن سرقات العاملين ، ويجرى اعادة توجيه «دخل العمل» هذا للحساب الجارى للقطاع العائلى (كمؤسسة) .

٢ ــ وينطبق هذا ايضا على أرباح **تجارة الحشيش** .. الخ ، والتى يجرى توجيهها من حساب رأس المـــال (كعنصر انتاج) الى الحســـابات الجارية كدخل للقطاع العائلى ولقطاع الأعمال الخاص (خانة ٤/٢ و ٥/٢ من المصفوفة) .

وبالنسبة للقيم التى تضمها الخانات (٤/٧) (٥/٧) من المصفوفة، والتى تشير الى مقدار التهرب الضريبى لأرباح الأعمال من ضرائب الدخل، فقد تم تضمينها من قبل كجزء من عائد رأس المـــال ، ولذا يبقى أمامنا أن نحتسب ضمن هاتين الخانتين حجم التهرب من الرسوم الجمركية . ونظرا لأنه لم تتح لنا الا بيانات المنطقة الحرة ببورسعيد والتى سبق لنا تقـــدير حجم السلع المهربة بما يعادل $\frac{١٠٤٩}{٤}$ = ٣ر٢٧٢ مليون جنيه فى المتوسط سنويا . وبعد القيام بالاقتطاعات الضرورية والتى بلغت نحو ٥٠٪ من هذه القيمة ، فقد قدرت الرسوم الجمركية المتهرب من دفعها بنحو ١٠٩ مليون جنيه سنويا وهو تقدير متحفظ للغاية .

٤ ــ الأرباح الناشئة عن المضاربة فى الأراضى والعقارات :

ان مقدار هذه الأرباح « المقدرة » يستند الى افتراض وسيط مؤداه أن « معدل الربح المضاربى » يصل الى حوالى ٥٠٪ من القيمة الكلية لكل صفقة منفردة ، وبناء على ذلك فقد قدرت الأرباح المضاربية بنحو ٣٢٩ مليون جنيه عام ١٩٨٠ فى ضوء عدد وحجم الصفقات المسجلة لدى الشهر العقارى .

٥ ــ عمولات السماسرة الناجمة عن الصفقات العقارية :

ومكانها هو الخانات (٤/٤) و (٤/٥) والتى تمثـــل متحصـــلات للقطاع العائلى بالاضافة الى الخانتين (٥/٤) و (٥/٥) واللتان يمثلان متحصلات لمنشآت القطاع الخاص . ولقد قدرت القيمة الاجمالية للتعامل فى الأراضى داخل كوردون المدن (عقود التبادل وعقود البيع) بحوالى ٦٥٨ مليون جنيه عام ١٩٨٠ ، بعد اجراء التصحيح اللازم للقيم المسجلة بأقل من القيمة الحقيقية للصفقات .

واذا افترضنا أن **عمولة السمسرة** فى حالة الصفقات العقارية تتراوح بين ٥ر٢٪ ، ٥٪ وأن نسبة ٥ر٢٪ هى ما يمكن أن تعتبر **المعدل الاعتيادى** فيجب الا يغيب عن الاذهان أن نفس السمسار يمكن له أن يتقاضى ذات النسبة من كل الطرفين المتعاملين (بمعنى حصوله على نسبة ٥٪ من القيمة الاجمالية للصفقة) .

وغالبا ما تدفع هذه العمولات نقدا ليتجنب السماسرة أى مدفوعات فى صورة ضرائب . ويسير ذلك جنبا الى جنب مع حقيقة أن القيمة الاجمالية

لعقود التبادل أو البيع غالبا ما تسجل رسميا بثلث أو نصف قيمتها الحقيقة بهدف خفض الرسوم التى يدفعها الملاك عند التسجيل .

وباعتبار أن المعدل السائد هو ٥٪ فى المتوسط لهذه العمولات على حجم التعامل فى الصفقات العقارية لعام ١٩٨٠ ، فان ذلك يشير الى تقدير لعمولات السمسرة يعادل ٣٣ مليون جنيه .. يذهب جزء من هذا الرقم الى منشآت القطاع الخاص ويؤول الجزء الآخر الى « جيب » القطاع العائلى.

كذلك فان للمبالغ المدفوعة نقدا فى صورة « خلوات رجل » تعتبر تدفقا ماليا هاما بدائرة المعاملات والصفقات العقارية . اذ أن هذه المبالغ انما يتم دفعها فى مقابل الحصول على حق شغل الوحدة السكنية فى المناطق الحضرية، وتمثل هذه المدفوعات رغم كونها «غير قانونية » أى خارج نطاق عقود الايجار — احد اشكال المدفوعات الراسمالية « الخفية » التى تؤول لملاك المبانى الذين يقومون بتأجير الوحدات السكنية للجمهور ..

ولقد قدر أن حوالى ٥٣٪ من المستأجرين الجدد فى منطقة القاهرة الكبرى يدفعون مثل هذه «الخلوات» ، اذ بلغ **متوسط « خلو الرجل »** الذى يدفعه المستأجرون الجدد خلال فترة الخمس سنوات (١٩٧٦ — ١٩٨١) بنحو ١٣٨٧ مليون جنيه(١٩) . ويخفى هذا الرقم تباينات واسعة حول متوسطات « خلوات الرجل » طبقا لاختلاف مستويات الوحدات المستأجرة فى الأحياء والمناطق المختلفة من القاهرة .

٦ — فيما يتعلق بالخانة (٤/١٣) ، فهى تمثل جزء من **ارصدة النقد الأجنبى التى تجىء بصحبة الركاب** (القطاع العائلى) من الخارج ، وتقدر بنحو ٥٨٫٩ مليون جنيه . ولأن لهذا الرقم أهمية فيجب أن تتضمنه حساباتنا كأحد مصادر تغذية جانب العرض للسوق السوداء للنقد الأجنبى ، وذلك لتجنب ازدواجية الحساب .

٧ — قدرت قيم **العمولات الناجمة عن معاملات السوق السوداء للنقد الأجنبى** بحوالى ١٤٫٤ مليون جنيه فى السنة ، وذلك بضرب الحجم الاجمالى لتعاملات السوق السوداء فى النقد الأجنبى بالمعدل المتوسط لها من « ربح المتاجرة » ، والذى يمثل الفرق بين أسعار البيع وأسعار الشراء .

٨ — تجدر الاشارة هنا الى بعض البنود التى تؤثر فى حساب القطاع العائلى ومنشآت القطاع الخاص والتى يصعب تقديرها وتتمثل فى الآتى :

---

(١٩) راجع بهذا الخصوص

Informal Housing in Egypt, Report sumbmitted to U.S. AID, (Cairo: January, 1982), pp. 153-154.

ـ (الخانة ٤/٤) والتى تمثل التحويلات فيمـا بين أفراد القطـاع العائلى وبالتالى فهى لا تؤثر فى الموازنات الاجمالية ولكنها تظل تؤثر فى حجم تدفقات الأموال السوداء فى الاقتصاد القومى مثل : الرشاوى ، المراهنات، المتاجرة بالسلع الغذائية المدعومة وخلوات الرجل(٢٠) .

ـ الخانة (٥/٥) تعبر عن التحويلات التى تتم بين منشآت القطاع الخاص بعضها البعض مثل العمولات « غير القانونية » ، الرشاوى ، وغير ذلك من المدفوعات التحويلية .

ـ الخانة (٥/١٣) وهى لاتمثل سوى المبالغ المسجلةبأقل من قيمتها لمتحصلات منشآت القطاع الخاص من العملات الأجنبية ، لأنه من الصعوبة بمكان تقدير عمولات شركات القطاع الخاص من العالم الخارجي ، والتى يجرى ايداعها فى حسابات سرية فى الخارج .

الحساب الموحد لراس المـــال

تمثل الخانة (٨/١٠) مقدار تدفق المدخرات لتمويل اعمال تشـــييد المبانى « غير الرسمية » (أو العشوائية) ولقد عرفت دراسة حديثة لهيئة المعونة الأمريكية (AID) **الاسكان « غير الرسمى »** فى مصر على انه ذلك الاسكان غير المصرح به والذى يتم مخالفا لقوانين التقسيم (القوانين التى تحظر بناء المساكن على الأراضى الزراعية أو تعلية المبانى القائمة(٢١)) .

وبما أن الاسكان غير الرسمى يتم بعيدا عن اطار الشرعية والتراخيص القانونية ، فانه أيضا يتم بعيدا عن الاجراءات الرســـمية المتعلقة بتسجيل الأراضى والمبانى ، ومن ثم لا تتضمنه الاحصاءات الرسمية لقطـــاع البناء والتشييد وعلى اى حال فانه يمكن لنا الاشارة الى أهم أشـــكال الاسكان « غير الرسمى » والمسمى أحيانا **« بالتشييد الذاتى »** :

١ ـ المبانى التى يتم تشـــــييدها على أراض يحظـــر شغلها والتى لا يتضمنها التقسيم القانونى فى المنطقة المعنية .

٢ ـ المبانى التى يتم تشييدها على أراض محظور شغلها ومتضمنة فى التقسيم القانونى .

---

(٢٠) لمجرد التوضيح نود أن نبين أن الحالات المضبوطة « لخلوات الرجل » قد بلغت حوالى ٢ مليون جنيه عام ١٩٨٠ طبقا لتقارير الصحافة والتقرير السنوى للمدعى الاشتراكى.

(٢١) **Abt Associates Inc., Informal Housing in Egypt,** study Presented to U.S.A Agency for international Development (AID), Cairo, 1981, P-25, mimographed.

٣ ــ المبانى التى يتم تشييدها على أراض غير محظور شغلها ، وليست متضمنة فى التقسيم القانونى .

٤ ــ المبانى التى يتم تشييدها على أراض مملوكة قانونا ومتضمنة فى التقسيم القانونى ولكنها تمت دون تصريح للبناء دون الالتزام بالقواعد القانونية المقررة للبناء .

ولكى نصل الى تقدير مقبول لحجم التكوين الراسمالى الذى يأخذ شكل « التشييد الذاتى » « والاسكان العشوائى » فقد أتبعنا الخطوات التالية :

أولا : قمنا بتقدير الحجم السنوى للمبانى السكنية الرسمية التى نفذها القطاع الخاص وقد بلغت ١٢٠ الف وحدة عام ١٩٨٠(٢٢) (فى المناطق الحضرية فقط) .

ثانيا : افترضنا أن متوسط مسطح المساحة لوحدة الاسكان العشوائى حوالى ١٠٠ متر٢ لكل وحدة سكنية(٢٣) .

ثالثا : افترضنا أن نسبة الاسكان « غير الرسمية » توازى ٤٠ ٪ فى المتوسط من حجم الاسكان «الرسمى(٢٤)» . وربما يكون هذا التقرير أكثر واقعية من تقرير هيئة المعونة الأمريكية عن الاسكان « غير الرسمى » فى مصر ، والذى حدد نسبة هذا الاسكان بحوالى ٧٠٪ من اجمالى تشييد الوحدات السكنية الجديدة فى القاهرة الكبرى(٢٥) .

واذا قمنا بتعديل تقديرات تقرير هيئة المعونة الأمريكية للأخذ فى الاعتبار الفرق بين طريقة الحساب وفق **مفهوم التدفق** (اى معدل البناء السنوى) الذى نتبناه هنا ، وطريقة الحساب وفق **مفهوم الرصيد** (Stock concept) والذى تبناه تقرير هيئة المعونة الأمريكية ، فان نسبة ٤٠٪ تبدو لنا تقديرا اجتهاديا أكثر معقولية من غيره .

رابعا : اذا أخذنا فى الاعتبار أن متوسط تكلفة المتر المربع من البناء غير الرسمى تتراوح ما بين ٦٠ ، ٧٠ جنيها ، فاننا نستطيع التوصل الى قيمة أعمال البناء « غير الرسمية » والغير مسجلة للمناطق الحضرية والتى تتراوح بين ٢٤٠ الى ٢٨٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠

---

(٢٢) هذا الرقم هو متوسط رقمين لمنتصف عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨١/٨٠ م .
ومصدرها : **البرنامج التنفيذى لسياسة الاسكان القومى** ، تقرير أعدته وزارة الاسكان واستصلاح الأراضى (القاهرة : ديسمبر ١٩٨١) .

(٢٣) قدر هذا الرقم الدكتور ميلاد حنا ، أستاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة ، جامعة عين شمس (مقابلة شخصية) .

(٢٤) المصدر السابق مباشرة .

(٢٥) Abt Associate Inc. Informal Honsing in Egypt, op - cit.

وهذا الرقم يشير الى درجة التسجيل بأقل من القيم الحقيقية لأرقام التكوين الراسمالى المحلى فى احصاءات الحسابات القومية المصرية .

حسابات الأنشطة

تتضمن الخانة رقم (٩/١٠) مقدار الناتج الاجمالى المتولد فى الاقتصاد الخفى مقوما بتكلفة الانتاج (تكلفة العوامل + المدخلات الوسيطة مقـــومة بأسعار السوق) . ولقد قمنا من قبل بتسجيل عنصر المدفوعات لعنـــاصر الانتاج فى (اطار حسابى العمل ورأس المال) ولكن لم تتوفر لدينا طريقة معقولة لعزل المدخلات **الوسيطة المهربة** (والتى تم تضمينها ضمن الحجم الاجمالى للتهرب) .

حســـابات الســـلع

تتضمن هذه الحسابات اجمالى الطلب على السلع المهربة (المنوعة والمحرمة) لأغراض الاستهلاك النهائى للمستهلك او لاشباع الطلب الوسيط على المدخلات المهربة للمنتجين .

وفى حالة الاقتصاد المصرى ، فانه لم تتح لنا اية احصاءات دقيقة عن الحجم الكلى للتهرب من كافة أصناف السلع القابلة للتهريب . ولذلك فقـــد ركزنا فقط على حجم التهريب من بور سعيد (والتى تعتبر المنطقة الرئيسية للتهريب فى البلاد والذى يقدر بحوالى ٥ر١٧٧ مليون جنيه سنويا) وفق تقديراتنا فى القسم الأول من هذه الدراسة .

وتعتبر المنشآت الخاصة هى المستفيدة بالدرجة الأولى من التهريب من بورسعيد (والتى افترضنا أنها تتعـــامل فى حـــوالى ثلثى الحجم الكلى لعمليات التهريب)، هذا بالاضافة الى القطاع العائلى (والذى يستأثر بدوره بنحو ٣٣٪ من الحجم الكلى لعمليات التهريب) ويعتبر هذا التوزيع تقسيما تحكميا ولا يستند الا أكثر من مجرد التكهن والتخمين .

وفيما يتعلق بتهريب السلع المحظور تداولها فان الحشيش يعتبر اكثر السلع تمثيلا لها . وتبلغ قيمة الكمية الاجمالية المتعامل بها من الحشيش حوالى ٥ر٢٤٥ مليون جنيه (بأسعار الجملة) سنويا وذلك طبقا لتقديراتنا فى القسم الأول من هذه الدراسة .

وفيما يتعلق بحجم التهريب للعملات الأجنبية والذهب فقد بلغ طبقـــا للتقارير السنوية المختلفة بوزارة الداخلية قيمة تتراوح بين ٥ر١ و ٥ر٢ مليون جنيه سنويا . ويمثل هذا المبلغ قيمة الكميات المضبوطة **فقط** بواسطة جهات الأمن ، وبالتالى فهو لا يمثل سوى نسبة محدودة من اجمـــالى حجم التهريب .

السـوق السـوداء للنقـد الأجنبى :

تتناول معالجتنا هنا التعامل مع هذه السوق فى **جانب العرض فقط** ، وذلك تفاديا لازدواجية الحساب . ويمكن تصـنيف مكونات المعروض من النقد الأجنبى فى السوق السوداء فيما يلى :

١ ــ ذلك الجزء من ميزانية النقـد الأجنبى الذى يجلبـه المصريون بصحبتهم من الخارج واذا افترضنا أن نسبة ٥٠٪ من هذا الجزء تذهب الى السوق السوداء فان الرقم المقابل لهذه النسبة سيعادل ٥٨ر٩ مليون جنيه (خانة رقم ١٣/٤) .

٢ ــ تلك المبالغ التى يبادلها الأجـانب (أو المصريون العـاملون فى المؤسسات الأجنبية داخل البلاد) وتقدر نسبتها بـ ٢٥٪ من جملة **الأجور الدولارية السنوية** .

٣ ــ ذلك القدر من الدخل الذى يحوله السائحون من خلال السوق السوداء ، ويقدر بنحو ٣٩ر٢ مليون جنيه(٢٦) .

٤ ــ وفيما يتعلق بالخانة رقم (١٣/٥) فمن الصعب تقديرها ، كما سبق أن ذكرنا عند تناول الحسابات الجارية للمؤسسات . ويتضمن هذا القيد العمولات (السمسرة) غير المشروعة من الخارج ، وكذلك المتحصلات من النقد الأجنبى المسجلة بأقل من قيمتها ويبلغ الجزء الممكن تقديره من هذه السوق بنحو مائة مليون جنيه تقريبا ، بخلاف عمليات « الاستيراد بدون تحويل عملة » .

---

(٢٦) استنادا الى الاحصاءات الرسمية لوزارة السياحة والبنك المركزى المصرى ، فان مقارنة مجلة المتحصلات الرسمية السنوية من السياحة مقارنة بالمتحصلات الفعليـة من الدخل لسياحى مستندا الى المجموعة التالية من المؤشرات :

(أ) عدد الليالى التى أمضاها السياح .

(ب) متوسط الانفاق اليومى للسائح .

(ج) متوسط المعدلات اليومية لشغل الحجرة (محسوبة كمتوسط مرجح حسـب مستويات ودرجات الفنادق) .

جـــدول رقم (٤)
ملخص لعناصر معاملات الاقتصاد الخفى والقابلة للتقدير لعـــام ١٩٨٠

التعـــاملات والأنشطة	القيمة بالمليون جنيه
(أ) الدخول « السوداء » و« الخفية » التى تؤول لعناصر الإنتاج	
أ – الدخل من العمل :	
– مكتسبات الأعمال الإضافية وغير الرسمية	٥١٤,٤
– السرقات العينية للموظفين والعاملين بالحكومة والشركات	–٢,٠
أ – ب – أرباح الأعمال (دخول رأس المال) :	
– مقدار التهرب الضريبى لأرباح الأعمال (الأرباح التجارية والصناعية) .	–٢٥٠,٠
– إجمالى الأرباح الناتجة عن تجارة الحشيش	–١٢٨,٠
(ب) الصفقات والمعاملات الجارية للقطاعات (القطاع العائلى وقطاع الأعمال الخاص)	
– أرباح المضاربة فى الأراضى والعقارات	–٣٢٨,٨
– مقدار التهرب من الرسوم الجمركية على السلع المهربة (من بور سعيد)	–١٠٩,٠
– السمسرة الناجمة عن الصفقات العقارية	–٣٣,٠
– العمولات الناتجة عن التعامل فى النقد الأجنبى فى السوق السوداء	١٤,٤
(جـ) الحساب الموحد لرأس المـــال :	
– التشييدات السكنية « غير الرسمية » (أو العشوائية)[1]	٢٦٠
(د) حســـاب السلع :	
قيمة السلع المهربة من بور سعيد	١٧٧,٥
– قيمة الحشيش المتداول بسعر الجملة[2]	٢٥٤,٥
(هـ) إجمالى التعاملات فى الاقتصاد الأسود القابلة للتقدير فى الاقتصاد القومى عام ١٩٨٠	٢٠٦٩,٨
أى مايوازى =	٢,١ بليون جنيه

ملاحظات : (١) يعتبر هذا الرقم بمثابة المتوسط البسيط للمرقمين السابقين اللذين تم حسابهما (٢٤٠ ، ٢٨٠ مليون جنيه) .

(٢) قدرت قيمة الحشيش فى التداول (بأســـعار الجملة) لتجنب ازدواجية الحساب لهامش تجارة التجزئة .

ويلاحظ أن الجدول التلخيصى السابق لم يتضمن قيمة المتعاملات المتعلقة بالسوق السوداء للنقد الأجنبى وذلك لتجنب مشكلة ازدواجية الحساب .

بعض الدلالات والاستنتاجات حول أبعاد مكونات « الاقتصاد الخفى » فى مصر

فى ضوء ما توصلنا اليه من نتائج تقديرية واجتهادية ، نود أن نسوق هنا عددا من الملاحظات حول أهمية بعض مكونات انشطة « الاقتصاد الخفى » وتدفقات « الأموال السوداء » .

١ — تحتل الدخول من الأعمال الاضافية « وغير الرسمية » **المرتبة الأعلى** بين الأنشطة والأخرى للاقتصاد الخفى فى مصر ، اذ تبلغ هذه الدخول نحو ٥١٤ مليون جنيه سنويا . وتأتى الأرباح المتحققة من نشاط المضاربة فى الأراضى والعقارات فى **المرتبة الثانية** ، اذا بلغت قيمة هذه الأرباح ٣٢٩ مليون جنيه عام ١٩٨٠ . ويعتبر هذا الرقم أقل من القيمة الحقيقية ، لأن قيمة التعاملات المسجلة فى التقارير الرسمية تبلغ ثلث (أو النصف) من قيمتها الفعلية تجنبا للضرائب على الملكية والتصرفات العقارية .

٢ — بلغت تقديرات كمية الحشيش المتداولة ٢٤٥ر٥ مليون جنيه (مقومة بأسعار الجملة لعام ١٩٨٠) ، بينما بلغت جملة الأرباح الناجمة عن تجارة الحشيش ١٢٨ مليون جنيه فى نفس العام .

٣ — فيما يتعلق **بحجم السلع المصرية من منطقة بور سعيد الحرة** فقد بلغ ١٧٧ر٠ مليون جنيه عام ١٩٨٠ ، والذى يعتبر بدوره اقل من قيمته الحقيقية لأنه لا يمثل سوى ما تم ضبطه من هذه السلع المهربة.

٤ — قدر حجم الاسكان « غير الرسمى » (أو العشوائى) بنحو ٤٠ ٪ من اجمالى حجم قطاع الاسكان الرسمى ليناظر قيمة ٢٦٠ مليون جنيه فى المتوسط عام ١٩٨٠ . ويعنى ذلك ببساطة أن قيمة **التكوين الرأسمالى المحلى** فى الحسابات القومية المصرية الرسمة يبدو مقدرا بأقل من قيمته بنحو ٢٥٠ مليون جنيه فى السنة .

٥ — مقدار **التهرب الضريبى** للقطاع العائلى وقطاع الأعمال الخاص يفوق بكثير التقديرات التى أدرجناها ضمن مصفوفتنا . فلقد قدر حجم التهرب الضريبى بحوالى ٢٥٠ مليون جنيه عام ١٩٨٠ ، وهذا الرقم لايمثل فى حقيقته الا حالات التهرب **المسجلة** فقط .

٦ — لقد تم النظر الى السوق السوداء للنقد الاجنبى فى تحليلنا على انها كيان منفصل تقوم على آلية كل من العرض والطلب الخاصين بها .

ولقد تعاملنا فقط مع جانب العرض لهذه السوق وذلك لتجنب ازدواجيـــة الحساب . ولقد بلغ حجم العرض من النقد الأجنبى فى هذه السوق ١٠٠ مليون جنيه ، بينما ورد حجم أرباح التجارة فى أنشطة التعامل بالنقد الأجنبى بـــ ١٤ر٤ مليون جنيه عام ١٩٨٠ . ان هذا الرقم الذى يبلغ نحـــو ١٤ر٥ مليون جنيه وانما يتوزع بين سبعة وعشرة متعاملين كبار يتمتعون بمركز احتكارى ويقبضون على مقاليد فى السوق السوداء للنقد الأجنبى فى مصر .

٧ ــ وجد أن الحجم الاجمالى لتعاملات « الاقتصاد الخفى » التى أمكن تقديرها حوالى ٢ر١ بليون جنيه عام ١٩٨٠ . واذا نسبنا هذا الرقم الى رقم الناتج المحلى الاجمالى لعام ١٩٨٠ (والذى قدر رسميا تحوالى ١٧ر٥ بليون جنيه) فسوف نجد أن نسبته تصـــل الى ١٢ر٥ ٪ من النـــاتج المحلى الاجمـــالى (GNP) .

بيد أن الحجم الحقيقى لمعاملات « الاقتصاد الخفى » فى مصر هو فى الواقع أكثر ارتفاعا ، لأن هناك جزءا كبيرا من أنشطة الاقتصاد الخفى تظل **تفلت** من نطاق التقدير بسبب نقص البيانات بالاضافة الى تمســـكنا بالتقديرات المتحفظة فى كل الحسابات التى أجريناها لتقدير حجم هـــذه الأنشـــطة .

واذا ما أخذنا بعض التعاملات الأخرى فى حساباتنا ، فيمكن لنا أن نفترض ــ دون شطط كبير ــ أن الحجم الكلى لأنشطة « الاقتصاد الخفى » وتدفقات الأموال السوداء يمكن أن يتراوح ما بين ١٥ ٪ و ٣٠ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى المقدر رسميا فى مصر .

ويمكن تحديد **الآثار التشويهية لمعاملات « الاقتصاد الخفى »** وتدفقات الأموال السوداء على **المجاميع والاجماليات القومية** على النحو التالى(٢٧) .

(ا) ان رقم **الاستهلاك العائلى** « المسجل رسميا » بلغ ٨ر٢٦ بليون جنيه عام ١٩٧٩ هو رقم مقدر بأقل من قيمته بحوالى ٣ ٪ **على الأقل** ، اذ يعادل البسط ٥ر٢٥٤ مليون جنيه قيمة استهلاك الحشيش . وبمـــا أن استهلاك السلع الأخرى المهربة غير مدرج هنا ، فان هذا الحساب يشير الى أن الاستهلاك الخاص الاجمالى مقدر بأقل من الحقيقة بما لا يقل عن ٣٠٠ ــ ٤٠٠ مليون جنيه فى السنة .

(ب) ان التقديرات الرسمية **للقيمة المضافة المولدة بالانفـــاق على العوامل** (العمل ورأس المال) بلغت ١٢٧٠٥ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ، وهى بالتالى مقدرة بأقل من قيمتها بمقدار دخول الأعمال الاضافية والمقدرة بنحو

---

(٢٧) استخدمت أرقام المجاميع الكلية (الاستهلاك العائلى) ، القيمة المضـــافة ، الواردات ، التكوين الرأسمالى الثابت من بيانات :
The world Bank Report on Egypt, (Washington : January 1983)

٥١٤ مليون جنيه وارباح تجارة الحشيش المقدر بنحو ١٢٨ مليون جنيه فى السنة .

(جـ) بلغت قيمة جملة **الواردات** « المسجلة رسميا » ٥٨٠٤ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ، وهى مقدرة بأقل من قيمتها الفعلية بنسبة ٣ ٪ ويمثل الرقم ٥ر١٧٧ مليون جنيه قيمة البضائع المهربة من منطقة بور سعيد وحدها.

(د) قدر حجم **التكوين الراسمالى الثابت** الخاص بقيمة ٩١٦ مليون جنيه وهو أقل من الرقم الحقيقى بنسبة ٢٥ ٪ ، حيث يمثل رقم ٢٦٠ مليون جنيه الرقم التقديرى للاسكان الحضرى « غير الرسمى » أو « العشوائى ».

ملاحظـــات ختاميـة

١ ــ من وجهة نظر **توزيع الدخل** ، نجد أن متحصلات الأفراد من الأعمال « غير الرسمية » و « غير المعلنة » لها آثار ايجابية فى مجال تحسين توزيع الدخول الشخصية القابلة للتصرف، أما بقية الدخول الخفيةوالمدفوعات التحويلية التى تتم ضمن اطار الاقتصاد الخفى فانها تساهم فى زيادة **درجة عدم العدالة التوزيعية للدخول** فى المجتمع المصرى (**مثال ذلك تلك الدخول** « السوداء » المثلة فى اجمالى أرباح تجارة الحشيش ، السمسرة ، الخلوات ، التهرب الضريبى لدخول الأعمال فى الأنشطة المعتادة) .

٢ ــ ان الأعمال الثانوية «**وغير الرسمية**» **لها آثار سلبية** على القيمة المضافة المتولدة فى القطاع العام والحكومة ، وذلك لأن أولئك العاملين فى هذه الأعمال يضطرون لتخفيض عدد الساعات المقرر لوظائفهم الأصلية وهو ما يعنى تخفيض العرض الفعال لساعات العمل الرسمية ، مما يؤدى بالتالى الى تدهور انتاجيتهم فى الوظائف الأساسية . وبناء على ذلك فان الدخل القومى المسجل فى هذه القطاعات يبدو انه مبالغ فى تقويمه وفقا لأعراف المحاسبة القومية السائدة بينما يبدو **الدخل الشخصى القابل للتصرف مقوما باقل من قيمته** نتيجة لعدم احتساب الدخل المتولد من الأنشطة « الخفية » .

٣ ــ ان لأنشطة « **الاقتصاد الخفى** » **نتائج اجتماعية خطيرة** حيث تؤدى « الدخول والأموال السوداء (Black Money) الى تمكين الأفراد الذين حصلوا عليها من الانتقال من فئة دخلية أقل الى فئة دخلية أعلى . ومن ناحية أخرى يلاحظ وجود ميل قوى لدى الأفراد فى الفئات ذات الدخل المتوسط الى قبول العمل فى وظائف واعمال دنيا (Inferior Jobs) لا تناظر مؤهلاتهم العلمية الأصلية وذلك للحصول على دخل أعلى فى محاولة يائسة لمقاومة التضخم وتحسين مستوى معيشة أسرهم ، مما يؤدى الى سوء توزيع الموارد والمهارات البشرية فى المجتمع المصرى .

ملحق : مصفوفة الحسابات القومية « للاقتصاد الخفى » فى مصر

		١ عوامل الانتاج			٢ الانفاق الجارى للمؤسسات					٣ حساب رأس المال المجمع	٤ أنشطة السوق السوداء	٥ السلع	٦ موازنة العالم الخارجى			٧ إجمالى قطاع السوق السوداء
		العمل	رأس المال	الأراضى والعقارات	القطاع العائلى والأفراد غير المنظم	شركات القطاع الخاص	شركات القطاع العام	الحكومى					موازنة السلع الأجنبى	موازنة السلع بدون تحويل عملة	التعامل فى النقد الأجنبى فى السوق السوداء	
		(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)		(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)	(١٤)
١ عوامل الانتاج	العمل (١١)				• خدمات يقدمها الأفراد غير المنظمين. • تقديم خدمات منتجة للعاملين فى المنشآت. • مرتبات العاملين بالخارج.		• مرتبات العاملين فى المنشآت العامة.	• مرتبات العاملين فى الحكومة.			مكاسب صغيرة أو غير منتظمة من أنشطة تأويلية وهيرة أو ثروية.					• إجمالى مدفوعات عوامل الانتاج. • مرتبات العاملين فى المنشآت العامة.
	رأس المال (١٢)										أرباح غير منتظمة من ممارسة أنشطة تأويلية. أرباح ممارسة المشروعات الخاصة.					
	الأراضى والعقارات (١٣)															
٢ الانفاق الجارى للمؤسسات	القطاع العائلى والأفراد غير المنظم (١٤)	• خدمات يقدمها الأفراد غير المنظمين. • تقديم خدمات منتجة للعاملين فى المنشآت. • مرتبات العاملين بالخارج.	• عوائد القطاع العائلى من ممتلكاته. • تقديم خدمات منتجة للعاملين فى المنشآت. • مرتبات العاملين بالخارج.			حيازات ناتجة من ممتلكات العائلة بما فى ذلك عوائد الرهن وتملك الأراضى والعقارات وأرباح المضاربات.		حيازات ناتجة من ممتلكات العائلة بما فى ذلك عوائد الرهن وتملك الأراضى والعقارات وأرباح المضاربات.								• إجمالى عوائد القطاع العائلى من ممتلكاته. • مرتبات العاملين بالخارج.
	شركات القطاع الخاص (١٥)				حيازات ناتجة من ممتلكات العائلة بما فى ذلك عوائد الرهن وتملك الأراضى والعقارات وأرباح المضاربات.											
	شركات القطاع العام (١٦)															
	الحكومى (١٧)															
٣ حساب رأس المال المجمع	(١٨)				حجم المدخرات غير المسجلة (بند موازنة)											
٤ أنشطة السوق السوداء	(١٩)															
٥ السلع	(٢٠)				استعمالات السلع النهائية. • السلع الاستهلاكية والمعمرة. • الخدمات.					قيمة مدام شهريه من مواد خام ومستلزمات السلع إلى داخل البلاد.						
٦ موازنة العالم الخارجى	موازنة النقد الأجنبى (٢١)															
	موازنة السلع بدون تحويل عملة (٢٢)															
	التعامل فى النقد الأجنبى فى السوق السوداء (٢٣)				الشيك على العملات الأجنبية لأغراض السياحة التجارية والسلع والخدمات والحج والعمرة.											
٧ إجمالى قطاع السوق السوداء	(٢٤)	• أجور ومرتبات. • دخول غير منتظمة.			إجمالى إنفاق القطاع العائلى على عمليات السوق السوداء.											